دولـــة لـــيبيـــا

حكومـة الانقـاد الوطنـي

وزارة العدل

قـــرار وزيـــر العدل

رقم (177) لسنة 2015م

بشـأن تعيين مأذون شرعي

وزيـــر العـــدل

- بعـد الإطـــــــــلاع علـــــــى الإعـــــــــلان الدستـــــــــوري وتعديلاتـــــــه.
- وعلى القانون رقم (6) لسنة 2006م بشـــــــــأن نظـــــــــام القضـــــــــاء وتعديـــــــلاته.
- وعلى القانون رقـــم (12) لسنة 2010م بشـأن إصـــــــدار قانـــــــون علاقـــات العمـــل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (44) لسنة 2014م في شأن إعلان حالة النفير والتعبئة العامة وتكليف رئيس حكومة إنقاذ وطني.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (46) لسنة 2014م بشـــأن منـــــح الثقـــة لحكومـــة الإنقـاد الوطني.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة للعدل (سابقاً) رقـــــم (2) لسنة 1372م بشـــأن لائحـــة المأذونين وتعديلاته.
- وعلى قرار مجلـــس الوزراء رقم (50) لسنة 2012م بإعتماد الهيكل التنظيمي وإختصاصات وزارة العدل وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء لحكومة الإنقاذ الوطني رقم (1) لسنة 2014م بشـأن تكليـف وزراء بمباشرة أعمالهم.
- وعلى الطلـــــــــــــــــــــــب المقـــــــدم مـــــــــــن المعنـــــــــــي.
- وعلى كتـــــاب السيـــــد/رئيـس محكمـــة العجيـــلات الإبتدائية رقـــم 1050 المـــؤرخ2014.11.6م.
- وعلى كتـــــاب السيـــــــد/مديـــــر المكتـــــب القانـــوني رقـــم 278 المـــؤرخ2015.3.11م.
- وعلى مـــــا عرضـــــــه السيـــــد/مديـــــر إدارة الشـــؤون الإداريـــة والماليـــة.

قـــــــــرر

مـــادة (1)

يعيـن السيـد/عبدالفتاح محمد سالم سالم مأذوناً شرعياً بنطـــــاق دائرة محكمـة العجيلات الابتدائية ويحدد رئيس المحكمة الإبتدائية دائرة إختصاص عمله .

مـــادة (2)

يعمـل بهـــذا القـــرار مـــــــن تاريـــــخ صـدوره ، وعلى الجهـــات المختصـة تنفيـــذه.

مصطفى أمحمد القليب

وزيـــــر العـــــدل

الموافق: 16 مارس 2015م.

زكاها علية ☐ سامية

روجع بالمكتب القانوني وزارة العدل